الإجراءات والمعايير المعتمدة من طرف البنوك عند منح القروض

تمهـــيد:

يشكل اتخاذ قرار الإقراض في البنوك جوهر العملية البنكية، فهو يهدف إلى تحقيق المردودية والفعالية من النشاط البنكي.وإجراءات منح القرض قد تختلف من بنك إلى آخر طبقا لسياسته الائتمانية إلا أنها قد تتشابه في الإجراءات الآتية :

1- الإجراءات العملية لمنح الائتمان المصرفي

أهم مراحل الائتمان المصرفي يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ تقديم العميل طلب للحصول على تسهيلات ائتمانية، على أن يُحدد في الطلب أنواع هذه التسهيلات ومبالغها والغرض منها وكيفية ومدة سدادها، والضمانات التي يمكن تقديمها.
- ✓ المقابلة الشخصية والزيارة الميدانية لمقدم الطلب، وذلك بهدف التعرف على شخصيته وخبرته في مجال النشاط، وطبيعة هذا النشاط وموقع المشروع والآلات والمعدات، وخطوات العملية الإنتاجية، ودرجة التكنولوجيا المستخدمة، ونظم التخزين وطرق البيع وأهم العملاء والموردين.
- ✓ يمكن الحصول علي معلومات غاية في الأهمية من العميل نفسه، و ذلك باستدراجه من خلال مقابلته و الإحاطة بكل ما يفكر فيه و مشاريعه المستقبلة و وضعه السابق، نوع أصوله الثابتة التي يعمل فيها و ما يملكه من عقارات و غيرها من المعلومات التي يمكن لادارة الائتمان أن تحصل عليها ضمن وقت المقابلة التي تحصل بين العميل و موظف المخول بإجراء المقابلة.
- ✓ الاستعلام عن العميل من حيث سمعته ومعاملاته ومدى وفائه بالتزاماته مع الموردين والعملاء ومع البنوك التي يتعامل معها، وهل اتخذت ضده إجراءات قانونية من عدمه.

إذ من خلال **الاستعلام المصرفي** يتم التأكد من صحة البيانات و المعلومات المقدمة من طالب الائتمان، و لأهمية هذه المعلومات فقد اهتمت إدارة البنك بتخصيص دائرة متخصصة ضمن الهيكل التنظيمي للبنك تتحدد صلاحياتها بتحليل البيانات و المعلومات عن طالبي الائتمان و عادة ما يكلف بإدارة الدائرة أفراد يتسمون بخبرة عالية و كفاءة و الحصول علي المعلومات اللازمة لتحديد شخصية العميل و سلوكه المصرفي. وتعتبر مرحلة الاستعلام من أهم مراحل اتخاذ القرار الائتماني إذ يفترض عدم استكمال الإجراءات إذا تبين من الاستعلام أن العميل لا يفي بالتزاماته.

- ✓ الفحص الأولى للطلب، وذلك من حيث عدم وجود تحفظات على التعامل مع العميل، وعدم وجود تحفظات على تمويل نوعية النشاط، ومدى توافق الطلب مع السياسة الائتمانية للبنك وكذلك مدى استكماله لمتطلبات الدراسة الائتمانية.

وعادة ما يتم التحقق فى هذه المرحلة من استيفاء مجموعة من المستندات بعضها مالي كالميزانية والحسابات الختامية لثلاث سنوات سابقة، وشهادة بالموقف الضريبي، وبعضها غير مالي كالسجل التجاري وعقد الشركة والبطاقة الضريبية.

وفى ضوء هذا الفحص يمكن اتخاذ قرار مبدئي بالاستمرار في استكمال إجراءات المنح أو الاعتذار عنه وهو ما يتعين إيضاح أسبابه للعميل حتى يشعر بجدية البنك في التعامل مع طلبه.

- ✓ الدراسة الائتمانية: وتعتمد هذه الدراسة على الجوانب المالية بصفة أساسية، حيث يتم التركيز على تقدير الجدارة الائتمانية للعميل من خلال دراسة القوائم المالية والبيانات والمستندات المكملة لها، وكذا دراسة التدفقات النقدية. بالإضافة إلى تحليل حركة حسابات العميل مع البنك وربحية معاملاته وتحليل سوق الصناعة والمنافسة ودراسة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على نشاط العميل، والمخاطر التي تحيط بالقروض والتسهيلات الممنوحة له ومدى مناسبة هذه المخاطر مع السياسة الائتمانية للبنك.

  وعادة ما تنتهي الدراسة الائتمانية بتوصية بمنح أو عدم منح الائتمان.
- ✓ اتخاذ القرار بمنح الائتمان من عدمه

2- عناصر الحكم على جدارة المقترض وطرق قياسها:

أبرز العناصر والتي طبقا لها يقوم البنك كمانح للائتمان عند دراستها بالحكم على جدارة المقترض ما يلي: – الشخصية –القدرة على الدفع –رأس المال – الظروف الاقتصادية –الضمان.

وهذه العناصر تمثل قلب عملية التحليل الائتماني ويستند إليها رجل الائتمان في تقدير المخاطر الائتمانية.

- **الشخصية:** ويقصد بها دراسة شخصية العميل المقترض وسمعته، وملامح تلك الشخصية ومدى اقتناع المحلل الائتماني بأمان كامل في التعامل –كبنك – مع هذا العميل من منظور ائتماني.

هذا العنصر من أهم العناصر التي يتعين دراستها قبل اتخاذ أي قرار بمنح الائتمان لعميل ما وهى تعنى أيضا أن المقترض أيا كان شكله القانوني يسدد التزاماته بانتظام من عدمه والحكم على سمعة القائمين على إدارة المؤسسة وكفاءة العاملين على إدارة النشاط ودرجة التأهيل العلمي ويمكن قياس هذا العنصر من خلال:

- الحصول على استعلام عن طريق السوق للتعرف على مدى وفائه بتعهداته والتزاماته قبل مورديه.
- الحصول على استعلام عن طريق البنوك إذا كان يتعامل مع بنوك أخرى أو عن طريق البنك إذا كان هناك تعامل سابق مع البنك ذاته الذي يرغب الحصول منه على التمويل أو التسهيل.
- التعرف على مركزه الائتماني عن طريق البنك المركزي وشركة الاستعلام الائتماني للوقوف على مدى حصوله على تسهيلات ائتمانية من بنوك أخرى من عدمه حتى يمكن الموائمة بينها وبين أمواله المستثمرة.
- التصرفات الشخصية في حياته الاجتماعية ومدى تمتعه باحترام المجتمع له من خلال المقابلة الشخصية للعميل.

–القدرة على الدفع: وتعنى قياس قدرة العميل المقترض على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض وخدمته (أي الالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات. أو تعنى القدرة على سداد الديون في مواعيدها أو قدرة النشاط على توليد إيرادات تمكنه من سداد التمويل أو التسهيل الائتماني وفوائده وتوليد أرباح ويمكن الحكم عليها من خلال مؤشرات منها:

- صافى الدخل بالنسبة للأفراد.
- صافى المبيعات وذلك بالنسبة للتجار أو الصناع .
- صافى الإيرادات وذلك بالنسبة لشركات الخدمات.
- صافى الربح وذلك بالنسبة لتمويل المعدات الرأسمالية.

–رأس المـــال:ويقصد بها ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له حين تأزم الأمور لديه،

وهو يعنى أيضا الحكم على مدى مساهمة العميل المالية في نشاطه بتوفير التمويل الذاتي ومدى موائمته مع التمويل الخارجي.

–الظروف المحيطة بالعميل : والمقصودهي قيام المُحلل الائتماني بدراسة المناخ الاقتصادي العام والذي يعمل فيه كل من البنك والعميل طالب الائتمان ، ومدى تناسب نشاط العميل مع الاتجاه الاقتصادي العام السائد من عدمه.

أ– الظروف المحيطة بالعميل: وهي عادة ما تخرج عن إرادة وسيطرة العميل والبنك. وهناك مجموعة من عوامل البيئة الخارجية يصعب السيطرة عليها وهى:

- **البيئة الاقتصاديـة**: معدلات العائ، نظام الضرائب، التضخـم، المرتبات والأجور، الميل للادخار والاستهلاك، ...الخ.
- **البيئة السياسية والقانونية** : النظام السياسي ومدى استقراره، مدى الاستقرار وسرعة الفصل في المنازعات، النظام التشريعي السائد ومدى الاحترام الذي يحظى به.
- **البيئة الاجتماعية والثقافية**: مدى تقبل المستهلك للمنتج الذي ينتجه العميل،مدى انتشار الوعي المصرفي لدى الأفراد ، مدى تقبل الأفراد للمعاملات المصرفية، المعتقدات الدينية ، التوزيع الجغرافي.
- **البيئة التكنولوجية**: الاكتشافات العلمية والتجديدات ، التطورات التكنولوجية وتأثيرها على نشاط العميل .

ب– الظروف الخاصة بالصناعة أو التجارة أو الحرفة التي يمارسها العميل :حجم السوق، جم الطلب على السلعة أو الخدمة، نوع السلعة أو الخدمة، تكلفة السلعة أو الخدمة، منافذ التوزيع.

–الضمـان: وهى نقطة محورية في مختلف عمليات الائتمان ومنح القروض، حيث تعنى ضرورة أن يحصل البنك على ضمانات كافية تؤهله لاسترداد ما سبق وأن منحه في صورة قروض للعميل من خلال قيامه بالتصرف في هذه الضمانات وقت تأزم الأمور لدى عميله ، وحصوله من خلال تسيلها – أو التصرف فيها بشكل أو بآخر. وكمبدأ عام لا يؤخذ

الضمان وفى نية البنك الحصول على السداد من هذا الضمان وإنما يؤخذ على أساس انه يمكن الاستفادة به في حالة فشل المصدر الطبيعي للسداد